٩٦

بسكون الهاء منسوب الى بنى لهب والمعنى ان بنى لهب عالمون بالزجر والعيا فة
فلا تلغ كلام رجل لهبى اذا زجرا وعاف حين تمر عليه الطير فخبير مبتدا
الخ رده البصريون بان خبيرا خبر مقدم وبنوا مبتدا موخر وصح الاخبار به
عن الجمع لانه على وزن فعيل وهو على وزن المصدر الذى يخبر به عن المفرد
والمثنى والجمع فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وذا الوصف الخ ذا اسم
اشارة فى موضع رفع على الابتدا والوصف مرفوع عطف بيان عليه والخبر
قوله خبر وقوله عطفا طبقا بالنصب تمييز محول عن الفاعل مقدم على عامله
المتصرف والاصل ان استقر طبقه اى مطابقته ويصح قرائته بالرفع على انه
فاعل بمحذوف يفسره المذكور على حد وان احد من المشركين استجارك
وهو قسمان اى ما لا تطابق فيه قسمان فان تطابقا افرادا الخ هذا مفهوم
النظم جاز فيه وجهان الخ يستثنى من التطابق فى الافراد مسئلتان
يتعين فيهما الوجه الاول الاولى ان يكون الوصف مذكرا والمرفوع بعده مؤنثا
نحو احاضر القاضى امراة فانه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما والا لوجب تانيثه
كالفعل الثانية ان يتاخر عن المرفوع معمول الوصف نحو اراغب انت الخ لما
يلزم على الوجه الثانى فيه من الفصل باجنبى كما سيذكره الخ فيلزم
الفصل باجنبى محله ما اذا لم يقدر للجار والمجرور متعلق والا جاز الامران
ان تطابقا تثنية الخ الحاصل كما فى التوضيح ان الوصف ان لم يطابق ما بعده
تعينت ابتدائيته نحو اقايم اخواك وان طابقه فى غير الافراد تعينت خبريته
نحو اقايمان اخواك واقائمون اخوتك وان طابقه فى الافراد احتملهما نحو اقايم
اخوك وان لم يطابقا الخ جواب الشرط محذوف دل عليه المذكور تقديره فتارة
يكون التركيب جايزا وتارة يكون ممنوعا والحاصل ان الصور سبعة اقايمان
الزيدان واقايمون الزيدون وحكمهما وجوب التقديم والتاخير الا على لغة
اكلونى البراغيث واقايم زيد وحكمه جواز الوجهين المتقدمين ان لم يمنع مانع
واقايم الزيدان واقايم الزيدون وحكمهما تعين كون المرفوع فاعلا اغنى عن
الخبر واقايمان زيد واقايمون زيد وهما تركيبان فاسدان لا يصح فيهما اعتبار
شئ من الوجهين اه كذاك رفع خبر الخ رفع مبتدا وبالمبتدا خبر وكذاك

حال

٨٧

حال وهذا احسن من جعل كذاك خبرا مقدما ورفع مبتدا موخرا وبالمبتدا
متعلقا به لان الاول اوفق بالمقصود مذهب سيبويه وجمهور البصريين
الخ اشار بهذا الى ان ضمير رفعوا عايد على سيبويه ومن وافقه لا العرب لانهم
لم يقع منهم حكم ولا للنحاة لان ذلك لم يحكم به جميع النحاة واعترض مذهب
سيبويه بان الخبر قد يكون عين المبتدا فى المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ
بزيد كان رافعا لنفسه ورد بان الرفع من عوارض الالفاظ واللفظان
مختلفان على انهما مختلفان مفهوما ايضا لان مفهوم الاول الذات فقط
ومفهوم الثانى ذات متصفة بالاخوة تدبر وهو كون الاسم مجردا الخ هذا
معنى اصطلاحى واما اللغوى فهو الاهتمام بالشئ وجعله اولا ليسند اليه فحسبك
مبتدا الخ حسب اسم بمعنى كاف استعمل استعمال الاسما نحو فان حسبك الله وبهذا
رد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما الافعال فان
قلت حسبك معرفة نحو بحسبك زيد فقال ابن مالك المبتدا زيد لانه معرفة
وحسبك نكرة لانه لا يتعرف بالاضافة واعترض بانه وان لم يتعرف بالاضافة
يتخصص بها والتخصيص من مسوغات الابتدا بالنكرة وان كان الخبر
معرفة ورده ابن قاسم بانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وان تخصصت
الا فيما استثنى كقولهم كم مالك وخير منك زيد لكن اورد عليه ان الباء لا تزاد
فى الخبر فى الايجاب واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر كان مفتوح السين
ما لم يكن زايدا كما هنا والا سكن كالخالى عن الحرف افاده بعضهم العامل فى
المبتدا والخبر الابتدا وذلك لان الابتدا رفع المبتدا فيجب رفعه الخبر لانه
مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول ورد بان الابتدا عامل
ضعيف لا يرفع شيئين والخبر مرفوع بالابتدا وذلك لان الابتدا عامل والمبتدا الخ
ضعيف فقوى بالمبتدا ورد بان اجتماع عاملين معنوى ولفظى على معمول
واحد لا يعهد واجيب بان العمل منسوب لمجموع الامرين لا لكل منهما فالعامل
واحد وقيل ترافعا هذا للكوفيين وما عداه للبصريين ووجهه ان كلا
منهما مفتقر الى الاخر فكان كل عاملا فى صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة فى
الفعل بعدها وهو عامل فيها فى نحو ايا ما تدعوا ورد بان الجازم فى الحقيقة
ما تضمنته من معنى ان وليس هو المنصوب وفيه شئ فتامل واعدل

قوله لان الاول اوفق الخ انما كان اوفق
لانه نص على كون الخبر مرفوع بالابتدا
على مذهب سيبويه ومن تبعه
بخلاف الثانى فليس اوفق بالمقصود اه

ن

الاولى حذف قوله ليسند اليه لانه انما
يناسب المعنى الاصطلاحى تامل اه

قوله فان قلت الخ مقابل لمحذوف تقديره
هذا ان لم يكن الخ ان قلت حسب نكرة
فان قلت الخ اه

فتد

ابن على ابن مالك اه